ملخص واف

نشأت عن الحرب في أوكرانيا أزمة إنسانية مفجعة تتطلب حلا سلميا. وستؤدي الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الصراع إلى تباطؤ ملحوظ في النمو العالمي خلال عام ٢٠٢٢. ويرجح بدرجة كبيرة أن تسجل أوكرانيا تراجعا حادا ثنائي الرقم في مستويات إجمالي الناتج المحلي وأن تشهد روسيا انكماشا حادا، فضلا عن انتشار التداعيات العالمية من خلال أسواق السلع الأولية والتجارة والقنوات المالية. وبينما تساهم الحرب في تراجع النمو، ينشأ عنها أيضا المزيد من التضخم. فقد شهدت أسعار الوقود والغذاء زيادة سريعة وقع تأثيرها الأكبر على الفئات السكانية الضعيفة — لا سيما في البلدان منخفضة الدخل. ومع زيادة مستويات التضخم، سيكون من الصعب على البنوك المركزية المفاضلة بين احتواء الضغوط السعرية وحماية النمو. ويُتوقع ارتفاع أسعار الفائدة مع زيادة تشديد سياسات البنوك المركزية، مما سيفرض ضغوطا على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وعلاوة على ذلك، تعاني بلدان عديدة من ضيق الحيز المتاح من خلال سياسة المالية العامة للتخفيف من تداعيات الحرب على اقتصاداتها. وقد أدى الغزو إلى حالة من التشتت الاقتصادي مع قيام بلدان عديدة بقطع علاقاتها التجارية مع روسيا، كما يخاطر بانحراف التعافي عن مساره في مرحلة ما بعد الجائحة. ويشكل أيضا تهديدا للأطر القائمة على القواعد التي سهلت تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي وساعدت في تحرير الملايين من براثن الفقر. علاوة على ذلك، يساهم الصراع في تفاقم الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. وبالرغم من أن أجزاء كثيرة من العالم تتخطى حاليا على ما يبدو المرحلة الحرجة من أزمة كوفيد–١٩، لا تزال معدلات الوفاة مرتفعة، ولا سيما بين المواطنين الذين لم يحصلوا على التطعيمات. كذلك ستؤدي الإغلاقات العامة الأخيرة في عدد من المراكز الصناعية والتجارية الرئيسية في الصين إلى تفاقم انقطاعات الإمدادات في بلدان أخرى.

ويُتوقع تباطؤ النمو العالمي من ٦,١٪ تقريبا في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٦٪ في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. وهو ما يعني تراجع التوقعات بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية و٠,٢ نقطة مئوية لعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ مقارنة بعدد يناير من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وفيما بعد عام ٢٠٢٣، تشير التنبؤات إلى تراجع النمو العالمي إلى حوالي ٣,٣٪ على المدى المتوسط. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه التنبؤات تفترض عدم تجاوز الصراع حدود أوكرانيا، واستثناء قطاع الطاقة من أي عقوبات إضافية يتم فرضها على روسيا (بالرغم من أن السيناريو الأساسي يراعي تأثير قرار البلدان الأوروبية بالاستغناء عن الطاقة الروسية وقرارات الحظر المعلنة حتى ٣١ مارس ٢٠٢٢)، وانحسار الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة على مدار عام ٢٠٢٢. وستظل مستويات التوظيف والناتج دون اتجاهات ما قبل الجائحة عموما حتى نهاية ٢٠٢٦، مع استثناءات قليلة. ويُتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ندوبا أشد وطأة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة — وهو ما يعكس محدودية الدعم المتاح من خلال السياسات وتباطؤ معدلات التطعيم عموما — فضلا عن استمرار مستويات الناتج المنخفضة مقارنة باتجاهات ما قبل الجائحة حتى نهاية فترة التنبؤات. وتحيط بهذه التنبؤات درجة استثنائية من عدم اليقين، وتخيم مخاطر التطورات السلبية على الآفاق — بما في ذلك نتيجة احتمالية تفاقم الحرب، وتصعيد العقوبات على روسيا، وزيادة حدة حالة التباطؤ التي تشهدها الصين عن المتوقع في الوقت الذي يفرض فيه متحور أوميكرون ضغوطا على استراتيجية «صفر كوفيد» الصارمة التي تنتهجها البلاد، وتفشي الجائحة مجددا في حالة ظهور سلالة أشد ضراوة من الفيروس. علاوة على ذلك، أدت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة احتمالات اتساع دائرة التوترات الاجتماعية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، مما سيكون له تأثير سلبي أكبر على الآفاق.

ويُتوقع أن تظل مستويات التضخم مرتفعة لفترة أطول مقارنة بالتنبؤات السابقة، وهو ما يرجع إلى زيادة أسعار السلع الأولية واتساع نطاق الضغوط السعرية بسبب الحرب. وخلال عام ٢٠٢٢، من المتوقع وصول معدلات التضخم إلى ٥,٧٪ في الاقتصادات المتقدمة و٨,٧٪ في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية — وهو ما يمثل زيادة قدرها ١,٨ نقطة مئوية و٢,٨ نقطة مئوية عن توقعات يناير. وبالرغم من أن السيناريو الأساسي يتوقع تسوية اختلالات العرض والطلب تدريجيا وتحسنا محدودا في عرض العمالة، مما سيساهم في خفض تضخم الأسعار في نهاية المطاف، تحيط بالآفاق درجة من عدم اليقين كما أشرنا آنفا. فقد تتدهور الأوضاع بدرجة ملحوظة، حيث يمكن أن يؤدي تفاقم اختلالات العرض والطلب — بما في ذلك الناجمة عن الحرب — واستمرار ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى زيادة مزمنة في مستويات التضخم وارتفاع توقعات التضخم والأجور. وفي حال ظهور بوادر على ارتفاع التضخم

على المدى المتوسط، ستكون هناك حاجة إلى ردود فعل أسرع من المتوقع حاليا من جانب البنوك المركزية — مما سيؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وانكشاف مواطن الضعف في مراكز الدين، ولا سيما في الأسواق الصاعدة.

وأفضت الحرب في أوكرانيا إلى مفاضلات أكثر تعقيدا على مستوى السياسات، لا سيما المفاضلة بين التصدي للتضخم وحماية التعافي، وبين دعم الفئات الضعيفة وإعادة بناء هوامش الأمان المالي.

- التصدي للتضخم: بالرغم من أن دوافع التضخم تخرج عن نطاق سيطرة البنوك المركزية في العديد من الحالات (الحرب والعقوبات والجائحة وانقطاعات سلاسل الإمداد)، يزداد نطاق الضغوط السعرية اتساعا بمرور الوقت. وسيتفاوت حجم انتقال آثار الصدمة الناتجة عن الحرب عبر البلدان حسب الروابط التجارية والمالية، ومدى الانكشاف لارتفاع أسعار السلع الأولية، وقوة الموجة التضخمية التي سبقت الحرب. وسيؤدي ذلك بدوره إلى اختلاف الاستجابة الملائمة للسياسة النقدية عبر الاقتصادات. ففي بعض البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة، أصبحت الضغوط التضخمية أكثر قوة وأوسع نطاقا حتى قبل الغزو الروسي لأوكرانيا — بسبب قوة دعم السياسات. وفي بلدان أخرى، يكتسب الوقود وغيره من السلع الأولية المتأثرة بالحرب أهمية كبيرة في سلة الاستهلاك المحلي، مما يمكن أن يؤدي إلى ضغوط سعرية أوسع نطاقا وأطول أجلا. وفي الحالتين، سيكون من الملائم تشديد السياسة النقدية لكسر الحلقة بين ارتفاع الأسعار وما ينشأ عنه من ارتفاع في الأجور والتوقعات التضخمية، والحلقة بين الأجور والتوقعات التضخمية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وفي البلدان التي تشتد فيها وطأة الآثار المدمرة الناتجة عن الحرب، ستزداد صعوبة المفاضلة بين حماية النمو واحتواء التضخم. وينبغي أن تواصل البنوك المركزية متابعتها اليقظة لتأثير الضغوط السعرية على توقعات التضخم والإفصاح بوضوح عن آفاق التضخم والسياسة النقدية. ويقتضي الحفاظ على مصداقية أطر السياسات اتباع نهج واضح وقائم على البيانات في تعديل المشورة الاستشرافية بشأن موقف السياسة النقدية — بما في ذلك خفض الميزانيات العمومية للبنوك المركزية التي سجلت ارتفاعات غير مسبوقة ومسار أسعار الفائدة الأساسية.
- سياسة المالية العامة في ظل أسعار الفائدة المتزايدة وأزمة تكلفة المعيشة: ينبغي أن تتحدد سياسات المالية العامة في ضوء حجم الانكشاف للحرب ووضع الجائحة وقوة التعافي. وعقب التوسع المالي الضخم واللازم في العديد من البلدان أثناء الجائحة، سجلت مستويات الدين ارتفاعات غير مسبوقة وأصبحت الحكومات أكثر انكشافا من أي وقت مضى لتداعيات ارتفاع أسعار الفائدة. وينبغي ألا تمنع الحاجة إلى الضبط المالي الحكومات من إيلاء الأولوية لأوجه الإنفاق المهمة مع توفير دعم موجه للمستحقين من الفئات المعرضة للمخاطر — بما في ذلك اللاجئين والفئات المتأثرة بارتفاع أسعار السلع الأولية والجائحة. وفي حالة فرض قيود على السياسة النقدية على المستوى المحلي — من خلال تطبيق حد أدنى فعلي لأسعار الفائدة أو في الاتحادات النقدية — قد يكون من الضروري توسيع نطاق الدعم المقدم من خلال سياسة المالية العامة في حدود الحيز المتاح، وذلك حسب حدة التراجع في حجم الطلب الكلي. غير أن سبل تقديم هذا الدعم ينبغي أن تراعي عدم مفاقمة اختلالات العرض والطلب والضغوط السعرية الحالية. وفي حالة ضيق الحيز المالي، يجب أن تسلك الحكومات مسارا صعبا بين الضبط المالي وإيلاء الأولوية لأوجه الصرف الضرورية. ومن الموضوعات ذات الصلة التي يناقشها الفصل الثاني ضرورة تيقظ السلطات لمواطن انكشاف القطاع الخاص تجاه مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة.
- الإعداد لاقتصاد الغد: بخلاف التحديات الملحة الناجمة عن الحرب والجائحة، ينبغي ألا يغفل صناع السياسات عن الأهداف الأطول أجلا. واتضح خلال الاضطرابات الناتجة عن الجائحة وجود عدد من وسائل العمل المبتكرة والمنتجة. وينبغي أن تسعى الحكومات إلى الاستفادة قدر الإمكان من التغيرات الهيكلية الإيجابية، وتشجيع التحول الرقمي وتزويد العمالة بمجموعة من الأدوات والمهارات الجديدة لمواجهة هذه التحديات. ومن شأن تسعير الكربون وإصلاح دعم الوقود الأحفوري المساعدة أيضا في التحول إلى وسائل إنتاج أقل تلويثا للبيئة وأقل عرضة بالتالي للمخاطر الناتجة عن أسعار الوقود الأحفوري — وهو أمر أكثر أهمية من أي وقت مضى في ضوء تداعيات الحرب على سوق الطاقة العالمية. كذلك يتطلب التحول إلى الطاقة الخضراء إعادة توزيع العمالة في سوق العمل عبر المهن والقطاعات. ويناقش الفصل الثالث السياسات التي من شأنها تيسير هذا التحول في سوق العمل.

ولا يزال العمل متعدد الأطراف مطلبا ضروريا للاستجابة للأزمة الإنسانية، ومنع استمرار حالة التشتت الاقتصادي، والحفاظ على مستويات السيولة العالمية، وإدارة المديونية الحرجة، والتصدي لتغير المناخ، والقضاء على الجائحة. وتذكرنا التداعيات السلبية الناتجة عن الصراع الجغرافي السياسي الحالي بأهمية التعاون العالمي، بداية من تلبية الاحتياجات الملحة لتدفقات اللاجئين الناجمة عن الحرب وحتى إعادة بناء أوكرانيا في نهاية المطاف وما سيتطلبه

ذلك من جهود حثيثة. وفي الوقت الذي تعاني فيه البلدان من ارتفاع التقلبات، وضغوط الإنفاق الناتجة عن احتياجات الاستجابة الإنسانية، وزيادة تشديد أوضاع الأسواق المالية، سيواجه بعضها ضغوطا مالية على الأرجح. وتوفر المؤسسات متعددة الأطراف شبكة أمان أساسية من خلال إتاحة السيولة الطارئة ومنع انتشار الأزمات. وفي حالة عدم كفاية دعم السيولة المتاح، يتعين العمل على إعادة هيكلة الديون بصورة منظمة. وعلى صعيد المناخ، يتعين على البلدان المتقدمة إحراز تقدم حقيقي تجاه الالتزام بتعهداتها المعلنة خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المناخ في دورته السادسة والعشرين. وعلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أن تطمح بدورها إلى خفض الانبعاثات. وبينما لا تزال الجائحة مستمرة، يتعين على الحكومات استخدام جميع الأدوات المتاحة لها لمكافحة الفيروس، من خلال الالتزام بمعدلات التطعيم المستهدفة وضمان عدالة الحصول على الاختبارات والعلاج.